

الأبعاد السياسية للأمن البيئي من منظور العلاقات الدولية
The Political Dimensions of Environmental Security from an
International Relations Perspective

إعداد

توحيدة الغفران أحمد مرغني عيسوي

باحثة ماجستير في العلوم السياسية _ كلية السياسة والاقتصاد _ جامعة السويس

إشراف

أ.د/ سيد أبو ضيف

أستاذ العلوم السياسية _ كلية السياسة والاقتصاد _ جامعة السويس

أ.م.د/ أحمد جلال محمود

أستاذ العلوم السياسية المساعد _ كلية السياسة والاقتصاد _ جامعة السويس

الملخص:

تعد البيئة من أهم القضايا بروزا في الأجندات السياسية للدول، لكونها أصبحت تهديداً عالمياً، بسبب الآثار السلبية لتغيرات المناخ وانعكاس ذلك على الحياة على الأرض، والمبادرة العالمية في بيئة نظيفة صالحة للوجود البشري. وتأثر الأمن البيئي بتلك السلبيات، وهذا أتاح لجميع الدول، بالتكاتف والتعاون معاً في وضع استراتيجيات و سياسات بيئية من أجل حماية البيئة، مستندة تلك السياسات على الاتفاقيات والمؤتمرات الخاصة بالبيئة. كذلك علي جميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية وجميع القطاعات المختلفة الأنشطة والإدارات البيئية وضع خطط وبرامج للنهوض ببيئة خالية من صور التلوث المتعددة وحماية البشر علي كوكب الأرض في بيئة آمنه مستقرة .

الكلمات المفتاحية : الأمن البيئي - نظريات الأمن البيئي، أهمية الأمن البيئي. أبعاد الأمن البيئي سياسات الدول لتحقيق الأمن البيئي.

Abstract:

Environmental security is considered one of the most prominent contemporary issues that concern the international community, especially in light of the negative effects of climate change and environmental pollution. The book focuses on defining the concept of environmental security scientifically based on the negative impact of climate change and scientifically proven environmental pollution, as well as the role of books, research, and scientific studies in supporting the theory of environmental security. It also sheds light on the efforts of the environmental security authority and the initiatives of countries to face all the challenges collectively, together with the topic's support of statistics and data to find creative solutions in order to preserve humanity and protect future generations from the dangers of environmental degradation and the rise of disasters and risks. All governmental and non-governmental organizations, along with various sectors and environmental departments, are urged to develop strategic plans and programs aimed at fostering a pollution-free environment and ensuring the protection of human life on Earth within a safe and stable ecological framework.

Keywords: Environmental security, environmental security authority, environmental security theories, restoration of environmental security, international policies to achieve environmental security.

مقدمة:

الأمن ليس المقصود به التأمين للأراضي من أي عدوان خارجي ، إنما هناك ارتباط آخر يتعلق بالأمن البيئي و تهديدات التغيرات المناخية التي أصبحت من أهم المخاطر العالمية التي تهدد حياة البشر على كوكب الأرض ، فأصبحت البيئة ركيزة أساسية لدوام استمرارية الحياة وفي السابق كانت مشكلات البيئة يوجد لها حلول ويمكن التعامل معها محلياً، لكن مع الترابط بين البيئة ومدى تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق المصالح فأصبحت قضايا البيئة من أهم القضايا الأمنية واعتبر رجال الدولة وصناع السياسة أن الأمن البيئي من أولويات السياسة الخارجية والداخلية على حد سواء.

ومع بداية القرن الحادي والعشرين أصبحت قضايا الأمن البيئي من أهم القضايا التي وجدت اهتماماً بالغاً عالمياً . فكما أكد "جان ديليمو" أنه في تاريخ الجماعات "تتغير المخاوف ولكن الخوف يبقى"، وأصبح ربط مشاكل البيئة بالأمن واعتبارها تهديداً لأمن الدول والمجتمعات، لذلك صنف تلك المشكلات كالتغيرات المناخية والتدهور البيئي من العوامل البيئية التي تمثل تهديداً للأمن الدولي.

أولاً : تعريف الأمن البيئي

يجمع مصطلح الأمن البيئي بين مفهومين مختلفين هما: الأمن والبيئة ويعرف الأمن البيئي أنه إحساس الفرد بالاستقرار والأمان في البيئة التي توفر له جميع الموارد التي يحتاجها اليوم والغد، وهنا يصبح تعريف الأمن البيئي وصول الفرد إلى مرحلة من مراحل الاطمئنان والتكيف مع العيش في بيئة مناسبة والقدرة على استغلال الموارد المتاحة.

ف نجد أن الأمن البيئي يحتوى على ثلاث عناصر هي: استغلال الموارد المتاحة سواء موارد متجددة أو غير متجددة، والمحافظة على البيئة من أي تدهور، والتعامل مع البيئة في تخطي أي صعوبات وحمايتها من التلوث، وتقليل معدلات التهديدات المرتبطة بالأنشطة الصناعية.

ومن هنا نلاحظ أن هناك: تأثيراً للبيئة على الأمن، وتأثيراً للأمن على البيئة، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

أ. تأثير البيئة على الأمن :

البيئة هي محيط الإنسان الذي يعيش فيه، والتمتع ببيئة خالية من التلوث تتيح الأمن لدى الأشخاص، ومدى توفير الموارد الطبيعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي لرغبات الأفراد من أمن غذائي واقتصادي يحقق العديد من الأمان ويخلق فرص عديدة للتنمية. بالرغم من أن التغير المناخي يتيح فرص الاتساع لمجال الزراعة في المناطق الباردة ويسبب نمو نباتات جديدة مما يؤدي إلى زيادة الأمن الغذائي. أدت المشاكل البيئية إلى إتاحة اجتماع دول العالم في مؤتمر الواحد والعشرين للتغير المناخي الذي عقد في باريس في ديسمبر 2015م بتوقيع أكثر من 195 دولة لإيجاد حلول إيجابية حول تهديدات البيئة من احتباس حراري وأثره على الأنظمة السياسية والاقتصادية و الأيكولوجية، وذلك لتحقيق الأمن السياسي العالمي. فنصل إلى أن التدهور البيئي وتأثير التغيرات المناخية تؤثر على الأمن، وتؤدي إلى عدم الاستقرار البيئي، فمثلاً نجد أن ظاهرة التصحر تهدد أكثر من 2.87 مليون كم مربعاً أي ما يعادل خمس مساحة الدول العربية. كذلك تأثير التغيرات المناخية من نقص المياه وندرة الموارد الطبيعية سيؤثر سلباً على نقص الإنتاج الزراعي وانخفاض النشاط الاقتصادي، وهذا يؤدي إلى تهديد الأمن البيئي، ونجد أن الصراعات العرقية في العديد من مناطق العالم مثل روندا في منتصف التسعينات عاشت في حال من نقص فرص العمل وندرة الأراضي الزراعية بين أفراد المجتمع مما أدى إلى حالات من العنف والحرب الأهلية التي خلقت إبادة جماعية. وفي منطقة الساحل الإفريقي أيضاً بسبب ندرة الأراضي بين المزارعين والرعاة زاد الصراع بينهم، فالتغير المناخي عامل أساسي في تهديد أمن البيئة وعدم استقرارها على كافة المستويات.

ب. تأثير الأمن على البيئة :

ينعكس توفر الأمن الثقافي والإدراك بين الأفراد على البيئة التي يعيشون فيها، فيلجأ الأفراد إلى حماية البيئة وتوفير الأمن الغذائي والمحافظة على كوكب

الأرض، ومنع تدهور البيئة والمحافظة على إشباع حاجات الأفراد، ولكن إذا ما توفر الأمن الثقافي والإدراك بالمحافظة على البيئة فيؤثر سلباً على حياة الأفراد مما يؤدي إلى الكثير من الصراعات لإشباع حاجات الأفراد واللجوء إلى الاعتداء على البيئة بحثاً عن أي موارد طبيعية، ويكون الإنسان في حالة من التوتر والصراع من أجل الحصول على احتياجاته فندرة المياه والأمن الغذائي تجعل الأفراد يتحركون من أجل الحصول على الموارد لإشباع حاجاتهم.

ثانياً: أهمية الأمن البيئي :

الأمن البيئي عامل أساسي في تحقيق بيئة خالية من أي صراعات أو نزاعات حول مواقع تركيز الموارد الطبيعية، كذلك يسهم الأمن البيئي في بيئة آمنة ومستقرة وصحية يتوفر فيها الماء والمأكول والهواء النقي، وتعمل البيئة على تعزيز حقوق الأفراد في متطلبات الحياة بالحفاظ على الموارد الطبيعية والاستغلال الرشيد بين الأفراد. لأن الإنسان ساعد على إهمال النظام البيئي والتنوع البيولوجي وتدهور البيئة. فمن خلال الأمن البيئي يتحقق السلام والأمن الوطني والأهمية في المحافظة على النظام البيئي ومع زيادة حدة التدهور البيئي أصبحت الحاجة إلى الأمن البيئي والتعاون الدولي والإقليمي من أجل حماية البيئة وتحقيق بيئة صالحة للأجيال المستقبلية. وقد أخذت قضايا البيئة بعداً استراتيجياً وأصبحت مرتبطة بتحديات عالمية للوصول إلى حلول إيجابية بين مشاكل البيئة والأمن الدولي. وكذلك حماية العمليات المباشرة وغير المباشرة التي يقوم بها الإنسان لعدم الإضرار بأنظمة البيئة المختلفة. وتعديل سلوكيات البشرية الإيجابية للمحافظة على البيئة والتي لا تسبب خلا في أنظمة البيئة. وحيث أن الأمن البيئي يشكل منظومة متفاعلة و متكاملة تضم جميع العلاقات الدولية.

ثالثاً: النظريات المفسرة للأمن البيئي :

أضحت القضايا المترابطة بالأمن البيئي تمثل أهمية قصوى على جميع مستويات الحكومات والمنظمات الدولية والعالمية. وأصبحت المخاطر البيئية من أهم

تهديدات القرن الحادي والعشرين، ومهما اختلفت أسبابها فهي مؤثرة في جميع الأنظمة الصحية والغذائية والاقتصادية والسياسية.

ونجد أن التقارير السياسية العالمية اعتبرت قضايا البيئة مشكلة عمل جماعي، ومن خلال منظورات الأمن أكدت "جارت هاردين" على أن الفاعلين في الدول هم الذين يساهمون في استخدام الموارد بطريقة سيئة الاستخدام والتي وصفها "هاردين" بالعامّة كليهما يفرط في استخدام الموارد المتاحة، وكذلك إلى سوء الاستخدام. وهذا يعيق أساساً للبيئة وتعتبر تلك أسباب بشرية وطبيعية تهدد البيئة إلى جانب ارتفاع حرارة المحيطات بسبب شدة حرارة الشمس وارتفاع حرارة الكرة الأرضية بمقدار 2 إلى 6 درجات خلال القرن الواحد والعشرين، وكما أشادت "هاردين" إلى عدم وجود حلول لهذه القضية البيئية التي تسمح للجميع في سوء استغلال البيئة ويجب التنظير للبيئة ضمن نطاق المجتمع العالمي والتصدي لتهديدات البيئة.

1. النظرية الخضراء والأمن البيئي :

تتضمن النظرية الخضراء مصالح الطبيعة نفسها دون مصالح البشر في الطبيعة وهذا هو مضمون النظرية الخضراء من الناحية السياسية. وتقلد النظرية الخضراء النظرية النقدية فيما أن المجتمع السياسي يجب أن يبحث عن حلول إيجابية للبيئة وصنع القرار المجتمعي والجماعي في مشاكل البيئة. وذلك لأن القضايا البيئية لها أهميتها في العلاقات الدولية، وأثارها العملية على السياسات. وبالرغم من العلاقات التنافسية بين الدول والذي لا يؤدي إلى التعاون البيئي إلا أن قضايا البيئة أخذت دوراً هاماً ونظرة طويلة المدى حول المشاركة المستقبلية بشكل يرقى إلى رؤية مهمة مستقبلية حول قضايا البيئة، فإن التغيرات البيئية التي شملت العالم بسبب اللامسؤولية التي يتعامل معها الإنسان تجاه البيئة أدت إلى تدهور واختلال أنظمة البيئة وأصبح ذلك تهديداً للأمن البيئي. وهو ما نادت به النظرية الخضراء. إنها تعكس مصالح الدول أو بمعنى آخر المجموعات الأقوى/ الأغنى من البشر في عالم اليوم وأن الأمن البيئي مرتبط بالأمن الدولي، والربط بين الأمن كمصلحة خاصة يحتاجها الإنسان على كوكب الأرض ليكون بعيداً عن التهديد البيئي، وحياة البشر تعتبر مقوماً أساسياً للأمن

البيئي وتعتمد على حماية البيئة إما يؤدي إلى وجود مما علاقة بين البيئة وحقوق الأفراد، فنجد أن أساسيات النظرية الخضراء هو إعادة تحديد العلاقة بين الإنسان والبيئة التي تؤدي إلى استدامة البيئة. كذلك من أساسيات النظرية الخضراء محاولة التقارب بين العدالة البيئية والديمقراطية البيئية وبناء البيئة المستدامة. ونجد أن النظرية السياسية البيئية الخضراء تلقى الضوء على قضايا البيئة والأضرار التي تهددت الأمن البيئي، و الاهتمام بالقضايا البيئية مثل تغير المناخ والتصحر وجميع القضايا المتعلقة بالأمن البيئي.

ومن أهم المبادئ الرئيسية التي تركز عليها النظرية السياسية الخضراء في العلاقات الدولية هي :

- الاستدامة: تركز النظرية السياسية الخضراء على ضرورة إسناد أعمال البشر على مبدأ الاستدامة البيئية والمحافظة على الطبيعة والاستغلال الأمثل للبشر للبيئة.
- الأخلاق البيئية: تركز النظرية السياسية الخضراء على دعم الفكر نحو الاستخدام الأمثل لموارد البيئة للحفاظ على الأجيال القادمة، الكائنات النباتية، الحيوانية والأمن البيئي.
- مركزية البيئة: يجب أن تكون العلاقة والتفاعل بين البشر والبيئة علاقة تبادلية من أجل صالح البشر والكائنات النباتية والحيوانية حتى يحققوا مصالحهم الشخصية، والمحافظة على البيئة لأنها ليست ملكاً لهم.
- وضع حدود للنمو وما بعد التنمية : تستمد تلك الفكرة من كتاب حدود النمو "The Limits of growth" للمؤلف "Donella Meadows"، وآخرون والصادر عام ١٩٧٢م وأوضحوا أن زيادة عدد السكان مع نمو اقتصادي كبير يؤديان إلى الاستخدام المتزايد في المواد الخام وزيادة على استهلاك الموارد الطبيعية، وهذا يؤدي إلى زيادة تلوث البيئة ويؤدي الاقتصاد الأخضر بالحفاظ على موارد الطبيعة وحماية البيئة في ظل تحقيق التنمية المستدامة.
- رفض سيطرة الدول على معالجة المسائل المرتبطة بالبيئة: تركز النظرية السياسية الخضراء على أن التصدي لقضايا البيئة لا يمكن إلا بالتعاون بين

المؤسسات والمنظمات العالمية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني العالمي والمحلي فتركز النظرية على أهمية دور الفاعلين من غير الدولة في التعامل مع قضايا البيئة وهذا يسمح بمشاركة أوسع تجاه البيئة.

ومن هنا يتضح أن المبادئ التي تركز عليها النظرية السياسية الخضراء ركزت على البيئة وأكدت على وجود علاقة تبادلية تكاملية بين البشر و البيئة وتكون علاقة مبنية على حماية البيئة والعناية على أعلى مستوى بالسياسات التي تتبعها الدول وسلوك الأفراد واستهلاك الموارد بشكل سوى للحفاظ على الأجيال القادمة، وتحقيق التنمية المستدامة وبذلك يتحقق الأمن البيئي. وفي النهاية فإن النظرية الخضراء تأخذ موضعاً ضمن نطاق النقديّة وتقدم الكثير من التفسيرات للظواهر والقضايا المتعلقة بمشاكل البيئة والأمن البيئي من خلال إطار نظري متكامل بين الطبيعة البشرية وغير البشرية، وأصبحت تأخذ باهتمام أكبر في نطاق السياسة العالمية بما تعرف بالنظرية السياسية الخضراء¹. وأشاد "Andrew Dobson" ويعتبر من الذين ساهموا في تبلور النظرية السياسية الخضراء في كتابه بعنوان "Green Political Thought" عام ١٩٩٠ وما تضمنه من عوامل ساعدت على تكون النظرية السياسية الخضراء وتتمثل تلك العوامل في الآتي :

1. هناك مخاطر سوف تنتج عن تحديات البيئة وحذر علماء البيئة بتلك المخاطر.
2. هذه التأثيرات الناتجة عن التدهور البيئي سوف تؤثر على المجتمع بأكمله، وليس على فرد بعينه، ولذلك يجب التعاون بين أفراد المجتمع لأن هناك مصالح واحدة للتصدي للتهديد البيئي.
3. يجب دراسة العوامل التي أدت إلى التهديد البيئي والآثار التي ترتبت عن حدوث ذلك التهديد.
4. ضرورة وجود نظرية سياسية توضح التباين بين الرأسماليين والشيوعيين لتكوين نظرية موحدة كالنظرية الخضراء لتحديد تهديدات البيئة.

¹ Matthew Paterson, Green Politics, in Theories of International Relations P. 242-243.

وبناء على ما سبق أصبحت النظرية السياسية الخضراء من أهم نظريات العلاقات الدولية، وذلك لما أوجدته النظرية الخضراء من إعطاء الاهتمام بالقضايا البيئية وخاصة طبقة الأوزون وما أحدثته من آثار سلبية على الغلاف الجوي، وتغير المناخ، والأضرار والمخاطر التي لحقت بالبيئة للحفاظ على الأمن البيئي. وذلك بسبب ارتباط الأمن البيئي بمخاطر وعواقب البيئة المختلفة.

2. النظرية الليبرالية والأمن البيئي :

أسهمت الكتابات الليبرالية إسهاماً كبيراً بالاهتمام بمشاكل البيئة التي أصبحت مجالاً للتهديدات الدولية، وأكدت النظرية الليبرالية على التعاون من أجل إيجاد حلول إيجابية. لحل مشاكل البيئة. وقد احتوى مفهوم الأمن البيئي في تصور الليبرالية على عدة قيم مثل الحرية الفردية، التعاون، وتعبير أوضح للأفكار الليبرالية حول الأمن البيئي، بأنه ذو قيمة بما يتضمنه من السلم البيئي Environmental Peace والتعاون البيئي Environmental cooperation . وتعتبر المدرسة الليبرالية أكثر مدارس العلاقات الدولية التي تحث على التعاون بين الدولة من أجل الأمن وأن الأساس في العلاقات الدولية هو إدراك البشر لأفعالهم وقدرتهم العقلية والانسجام بينهم في تحقيق المصالح الدولية.

الافتراضات الأساسية للنظرية الليبرالية :

توجد عدة افتراضات أساسية للنظرية الليبرالية متمثلة في :

- الافتراض الأول : أن الدولة يتمثل أمنها في مجموعة من الفاعلين سواء داخل الدولة أو خارجها بالتعاون مع ممثلين في المنظمات الموجودة داخل المجتمع والناشطين المهتمين بحقوق الإنسان ومنظمات غير حكومية ومؤسسات أخرى وهذه الفواعل أكثر تأثيراً في الأمن من غير الدول. وأكد "روبرت كيوهان" Rebert Keohane و "جوزيف ناى" J. Nye أن وجود جهات أخرى غير الدولة القومية، أو مؤسسات تسهم في التعاون المتبادل بين الدولة القومية وبين جميع الفواعل في العلاقات الدولية التي تسهم في الأمن للدولة.

- **الافتراض الثاني:** تنظر النظرية الليبرالية إلى الدولة بأنها تتكون من ممثلين عنها كأفراد ومجموعات المصالح ضمن مجتمعها المدني والذين يمثلون سياستها الداخلية نتيجة قوى التحالف بينهم وأفكارهم القيمة، فسياسة الدولة تتمثل في المجموعة.
- **الافتراض الثالث :** نظراً لأن الدولة تعتمد على سياسات عديدة و مجموعات مختلفة، فيؤدي تعدد الآراء والأفكار و الإدراك إلى احتمالية اتخاذ قرارات غير رشيدة.
- **الافتراض الرابع:** ترفض الليبرالية مبدأ تقسيم السياسة الدولية إلى سياسة عليا وسياسة دنيا لما تعتبره أن النظر إلى الأمن ذات أهمية كالنظر إلى البيئة أو أي مجالات أخرى سواء اقتصادية أو سياسية، فيجب الاهتمام بالبيئة والأمن وتوسيع مجالات الأمن البيئي. ولقد نظرت الليبرالية إلى ضرورة التعاون الدولي من أجل تحقيق الأمن بين الدول الذي له أهمية بالغة ، وتري الليبرالية بأنه يجب الاهتمام بالأمن البيئي لأن مجالات السياسة، ومتطلباتها ترتبط بمسائل الأمن التي تعتبر ذات أهمية في جميع المجالات الأخرى. و تحت النظرية الليبرالية على التعاون والإدراك المتبادل بين جميع المؤسسات الدولية من أجل تحقيق السلام والأمن وتقليل الصراعات والنزاعات . وتفترض الليبرالية أن المؤسسات الدولية كبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والاتفاقيات التي تنص على المحافظة على البيئة مثل اتفاقية باريس لديها القدرة على التعاون والتنسيق من أجل البيئة. وأن التعاون بين الدول يساعد في إيجاد حلول مشتركة لقضايا البيئة مثل تغير المناخ والتدهور البيئي. ومن هنا تحاول النظرية الليبرالية إيجاد حلول للقضايا البيئية لتلاشي التصادم بين المصالح الفردية والمصالح العامة للجميع. لذلك تجسد الليبرالية الأمن البيئي في حماية البيئة في ظل استهلاك معتدل للمجتمعات الصناعية، وبما يتلاءم مع حرية الأفراد، وأن يتخذ الأمن البيئي قيمة عالمية. وبفكر آخر لليبرالية للأمن البيئي إنه ذو قيمة عالمية يتمثل في السلم البيئي والتعاون ببين البيئة والاستهلاك البيئي.

وبالنظر إلى القيمة العالمية للأمن البيئي فنجد أن القضية من وجهة الفكر الليبرالي للبيئة فإنها ستقوم بطريقة هندسية بإدارة رأس المال في جميع المجالات سواء البيولوجيا أو علم الغابات والحيوان، أي أنه بالنظر إلى النظريات التي تعمل على حل مشكلات البيئة وتكنولوجيا البيئة فإنها تهدف إلى حماية البيئة وحل المشكلات المتعلقة بالآزمات البيئية وأيضاً في وجود حرية الأفراد وتسوية مصالحهم وفي مقال "التحديات البيئية الليبرالية" أشاد "سيمو كيلونين" "Simo Kyllonen" و "ماريو كالاكسو" "Mariukka Laakso" إن الأفراد يمتلكون الحرية في مصالحهم مع وجود متابعة للدول وغير مسموح لها في ملاحقة حقوقهم ومصالحهم الفردية وفي وجود مؤسسات تقر للأفراد بحقوقهم الأساسية.

3. النظرية الواقعية والأمن البيئي:

تصاعدت التهديدات البيئية وأصبحت أكثر من نظرية تفسر مفهوم الأمن البيئي، وتعتبر النظرية الواقعية من أهم النظريات في تفسير الأمن البيئي، وتقوم النظرية الواقعية على النظرة التنافسية والصراع من أجل القوة. وقد أشاد بعض المؤلفين إلى مدى خطورة التهديدات للأنظمة البيئية، ففي تقرير لسنة 1987م أشار هذا التقرير بمدى عواقب استخدام أسلحة الدمار الشامل وتأثيرها على الأنظمة البيئية، ومستقبل الأجيال القادمة، كذلك من أشكال التهديدات المؤثرة على البيئة نقص الموارد الاقتصادية، و نقص موارد الطاقة، ومشاكل الهجرة.

ويرى الواقعيون بعدم تجاهل القضايا البيئية لأنها أصبحت موضع تهديد للأمن البيئي للدول مثل النزاع على قلة الموارد الطبيعية، وعدم توافر الطاقة وانخفاض الأمن والجرائم والكوارث البيئية وهذا يؤدي إلى ضعف الدول اقتصادياً، وعدم الاستقرار للدول. وتتنظر الواقعية إلى أن هناك علاقة بينها وبين الأمن البيئي فيها يتعلق بالتهديدات البيئية التي تساعد عدم وجود الاستقرار وتصبح محفزاً للصراعات الحركية وتهديداً لجميع الأنظمة البيئية.

أ. أهم مبادئ النظرية الواقعية :

- **الدولة كوحدة تحليل مركزية:** يعتبر الواقعيون أن الدولة تعمل على المحافظة على أولويتها كفاعل أساسي من أجل مصالحها السياسية، والأمن في أنظمتها الدولية باعتبارها المحقق في توازن القوة الدولي.
 - **السيادة والمصلحة القومية:** يؤكد الواقعيون أن كل دولة حريصة على تحقيق مصالحها القومية من أجل الاستقرار والأمن وتحقيق مصالح الدول طبقاً لمقتضيات الحياة في اتخاذ القرارات حسب المواقف الحازمة، أو المواقف الأقل أهمية.
 - **النظام الدولي الفوضوي:** يتميز النظام الدولي بعدم وجود سلطات عليا تحكم مما يؤول إلى انتشار الفوضى و الصراعات بين الدول، لقد ظلت الصراعات من أجل الحصول على الثروة والقوة بين الوحدات السياسية من أجل المصلحة القومية.
 - **أولوية القوة والأمن العسكري:** تنظر الواقعية إلى أن القوة العسكرية هي القوة الأساسية لتحقيق أهداف، و مصالح، وبقاء الدولة في ظل عدم وجود سيادة عليا تحكم سلوك الدول وكل دولة تعمل على حماية البقاء.
 - **الصراع كحالة دائمة:** الصراع من أجل التنافس على الموارد والنفوذ شيء طبيعي في العلاقات الدولية ويرى الواقعيون أن العلاقات بين الدول تقوم على التنافس والصراع من أجل تحقيق المصالح، وتوفير الموارد والتنافس على النفوذ. ويرى الكثير من كتاب المدرسة الواقعية أن العلاقات الدولية تقوم على الصراعات من أجل القوة. ويرى "والترز" أن الصراع والسلوك العدواني وأن النظام الدولي هو الذي يفرض ذلك السلوك وليس الدول، وتعتبر النظرية الواقعية من أهم وأقدم النظريات السياسية في ظل العلاقات الدولية، وترى أن النظام الدولي يقوم على الفوضى نظراً لغياب السلطة العليا وأن القوة والمصلحة القومية تؤدي إلى بقاء الدولة.
- ب. رؤية المدرسة الواقعية للأمن البيئي:

مع نهاية الحرب الباردة أصبح الحديث عن الأمن البيئي والاحتباس الحراري أكثر أهمية، وعبر نخبة من المؤلفين والمفكرين عن خطورة التهديدات البيئية وأصبحت الحرب الباردة مجال للنقاش حول الأمن البيئي في " مؤتمر ريو". ونجد أن التهديد البيئي كان الأقرب لأصحاب النظرية الواقعية بأن التهديدات البيئية مصاحبة للقرن الواحد والعشرين، وأن هناك تهديد للاستقرار البيئي الدولي. ويجب إدراك قيمة البيئة في حفظ السلم والأمن الدوليين.

يرى الواقعيون أن التدهور البيئي يعتبر تهديد لأمن الدولة في غياب سلطة حاكمة وفوضى عالمية ونشر " نورمان مايرز " "Norman Myers" عدة مقالات حول تعريف الأمن البيئي وأكد على "أن الأمن البيئي هو الأمن النهائي". وذكر في كتابه أن الأمن يعتبر من المتطلبات الرئيسية لأي فرد ليس من أجل الحماية من الأضرار، لكن بكيفية الحصول على الموارد الطبيعية المتمثلة في الماء والغذاء وغيرها لأي فرد يعيش في كوكب الأرض، وهذا يجب أن توفره الدولة في بيئة نظيفة واتباع طرق معينة من أجل حماية كوكب الأرض وتوفير نوع من التقدير والاحترام للأرض بمعنى طالما الأرض في أمان أيضاً. ويرى "مايرز" أن التدهور البيئي يؤدي إلى حدوث نزاعات أو خلافات في المناطق الفقيرة تخل بأمن الدول وتري "جيسكا مايتوس" أن مع ثورة المعلومات وتطور المواصلات أصبحت الدولة مختزقة في حدودها داخلياً وخارجياً. بسبب ثورة المعلومات وخارجياً بسبب التهديدات البيئية. وقد أشارت أيضاً إلى أن التدهور البيئي يؤدي إلى نزاعات وصراعات عالمية، وأن القضية البيئية وراء دافع النزاعات.

يجب توسيع مفهوم الأمن ليشمل الأمن البيئي وقد تحدث "فوستر" عن الأمن والبيئة في ثلاث صور: أن أتلاف البيئة يرجع إلى استخدام الأسلحة والعمليات والتدريبات العسكرية والأمنية، وأن التدمير البيئي الناتج عن الاستغلال من أجل أغراض عدائية وذلك في صورة حرب بيئية، وأضرار البيئة على الأمن من خلال العنف وعدم الاستقرار مما جعلت البيئة أن تكون غير صالحة ويؤدي ذلك إلى الإضرار بالأمن البيئي.

ويمكن القول أن التهديد البيئي من وجهة نظر المدرسة الواقعية يساهم في التهديدات المستقبلية للأمن البيئي للدول وستصبح تهديداً للنزاعات وعدم الاستقرار.

رابعاً : أبعاد الأمن البيئي :

أصبح الأمن البيئي من التحديات البيئية للدول نتيجة تأثير التغير المناخي على كوكب الأرض، وأصبح الأمن البيئي يتسم بالتدهور، وعدم الاستقرار في جميع الأنظمة البيئية وسياسية وغيرها. وأصبح الأمن البيئي موضع نقاش صانعي السياسات والباحثين لما أفرزه التدهور البيئي من أضرار بحياة المجتمعات والدول.

و من أهم أبعاد الأمن البيئي :

1. **البعد البيئي للأمن البيئي:** يعتبر البعد البيئي البعد الأساسي لمفهوم الأمن البيئي لأنه مرتبط بحماية الأنظمة الإيكولوجية، والموارد الطبيعية مثل المياه والتربة والأراضي الزراعية والتنوع البيولوجي، وتشير تقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن الأضرار بالبيئة مثل إزالة الغابات والتلوث الناتج عن الأنشطة البشرية، يؤثر مباشرة على الأمن البيئي ويؤدي إلى المخاطر في جميع الأنشطة، مما يدفع إلى عدم الاستقرار البيئي، وينعكس ذلك على جميع الدول عالمياً.

2. **البعد السياسي للأمن البيئي:** يؤثر التدهور البيئي على الاستقرار السياسي عالمياً، ويؤدي إلى خلق النزاعات والصراعات الداخلية والإقليمية. وأصبحت البيئة قضية سياسية في الدول والمنظمات الدولية ويشير "توماس هومر" و "ديكسون" "Dixon – Thomas Hower" إلى أن النزاعات والصراعات نتيجة للتدهور البيئي خصوصاً في الدولة التي تتميز بمحدودية الموارد الطبيعية وضعف مؤسساتها في توفير الموارد الطبيعية، مما يؤدي إلى الصراعات والنزاعات السياسية خاصة في أغلب الدول الصناعية التي تتسبب في الانبعاثات الكربونية وتأثر الدول النامية وحدثت توترات سياسية.

3. **البعد الاقتصادي للأمن البيئي:** من عواقب وأضرار البيئة تأثيرها على التنمية الاقتصادية وتراجع الإنتاج الزراعي، الغذاء، وزيادة معدلات البطالة. فيصبح أي

ضرر للبيئة تهديداً للاقتصاد عالمياً لأن البيئة تعتبر المصدر الأول من موارد طبيعية وتوفير الطاقة التي يعتمد عليها دعم الاقتصاد الدول والعالمي. ويشير "زياد البستاني" إلى الأمن البيئي كيان تحقيق الدعم الاقتصادي وأن تدهور البيئة من مياه يضعف الإنتاج الزراعي ويؤثر على الأمن الغذائي، ولذلك يدعو الاقتصاديون إلى ضرورة التوجه إلى الصناعات النظيفة لتكون البيئة أكثر كفاءة وتفادي للمخاطر البيئية، كما أن الطاقات المتجددة أصبحت أساساً في تحقيق التنمية الاقتصادية وتدعيم الأمن البيئي في المدى البعيد.

4. البعد الاجتماعي للأمن البيئي: يؤثر التهديد البيئي على المجتمعات ذات الفئات التي تتأثر بالكوارث البيئية، والتي تفقر إلى عدم وجود الموارد الطبيعية، وتخلق أزمات اجتماعية بين الفئات الضعيفة والتأثير على نمط حياة الأفراد، وعدم الاستقرار البيئي ويشير "أولريش بيك" "Ulrich Beck" إلى أن المجتمعات الحديثة أصبحت تعاني من التهديدات البيئية دون أي تميز بين الطبقات لكنها تؤثر على المجتمعات الفقيرة بشكل غير عادل، ويعني أن الأمن البيئي مرتبط بحياة الأفراد وعدم الكفاءة الاجتماعية التي تؤثر على عدم الاستقرار الاجتماعي.

5. البعد القانوني والتشريعي للأمن البيئي: يتمثل البعد القانوني في مجموعة من التشريعات والقوانين التي تهدف إلى فرض عقوبات تؤدي إلى عدم الإضرار بالبيئة، ويؤكد فيليب ساندز "Philippe-Sands" أن ضرورة تطبيق القانون البيئي الدولي لحماية البيئة عالمية لتحقيق الأمن البيئي. لضمان حماية البيئة من الأنشطة الصناعية والزراعية التي تؤدي إلى الأضرار بالبيئة، ويتطلب أيضاً البعد القانوني نشر الوعي الثقافي البيئي، كما أشارت الاتفاقيات الدولية لتحقيق الأمن البيئي مثل "اتفاقية باريس للمناخ" واتفاقية التنوع البيولوجي لضمان استدامة الموارد وبيئة صالحة.

يتضح مما سبق أن الأمن البيئي هو قضية تشمل، جميع الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية وليست قضية بيئية فقط لأن حياة الأفراد مرتبطة

تماماً بكوكب الأرض فكما قال "باي كي مون" الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة "لا يوجد خطه بديلة لأننا لا نملك كوكبا بديلاً".

خامساً : سياسات الدول لتحقيق الأمن البيئي

شهد العالم في القرن الحادي والعشرين اهتماماً واضحاً انطلاقاً بقضايا البيئة من التهديدات التي نتجت عن الأفعال البشرية أو التغيرات المناخية أو سوء استخدام الموارد الطبيعية، والتي أدت إلى تدهور البيئة وأثره السيء على الأمن البيئي. ومن هنا جاءت الاتفاقيات والمؤتمرات والسياسات من أجل حماية البيئة وتحقيق الأمن البيئي. ولقد سعت حكومات الدول إلى وضع عدة أهداف من أجل حماية البيئة وتحقيق بيئة آمنة للأجيال القادمة.

ويمكن سرد مجموعة من الأهداف تتمثل في التالي :

- إيجاد حلول للتقليل من التلوث الناتج من الأنشطة البشرية أو الأنشطة الصناعية.
- توفير الموارد الطبيعية مع تحسين كيفية الاستخدام الأمثل في الاستهلاك.
- التكاتف والتعاون بين أكبر عدد من الفواعل من أجل حماية أكبر للبيئة.
- الإدراك والوعي بأهمية المحافظة على البيئة لتحقيق التنمية المستدامة وحماية الأمن البيئي.
- يجب دمج البعد البيئي داخل جميع القطاعات داخل الدول، والتركيز على القطاع الاقتصادي حيث تهدف تلك الأهداف إلى تحسين الأوضاع البيئية، وقد وصفت الحكومة تلك الأهداف لتقييم الوضع البيئي ووضع لوائح وقوانين وإجراءات تتماشى مع اختلافات البيئة لكل دولة لتحقيق التنمية المستدامة، و الرفاهية في جميع الأنظمة المختلفة، والتصدي لمشكلات البيئة، والتركيز على جميع القطاعات التي لها علاقة مباشرة بالتدهور البيئي.
- والتفاعل والمشاركة بين جميع المسؤولين عن تلك القطاعات لمعالجة القضايا البيئية، لأن أصحاب القطاعات يعرفون إيجابيات العمل البيئي باعتبارها ضد

مصلحهم ولم يعترفوا بالآثار السلبية الناتجة عن أنشطتهم والتي تؤدي إلى التدهور البيئي وعدم تحقيق الأمن البيئي للدول.

سادساً : أدوات السياسة البيئية

هناك اختلاف مثير لأدوات السياسة والتي تعرف بأنها "الإجراءات والأساليب التي تتبعها الدول للمحافظة على تحقيق مصالحها السياسية وأهدافها التي تريد تحقيقها" بينما تعرف السياسة البيئية بأنها "الإجراءات، والأساليب التي تتبعها حكومات الدول لتنفيذ السياسات البيئية من أجل تنفيذ جميع الخطط، والأساليب لحماية البيئة لتفادي التدهور البيئي".

و نوضح الأدوات السياسية البيئية في التالي :

• الأدوات الاقتصادية

تعرف الأداة الاقتصادية بأنها الأداة التي تحدد تكلفة العائد والأرباح وكذلك تحديد مقدار الضرائب سواء ضرائب على الموارد المستخدمة، ضرائب إتاوات، ضرائب طاقة، ضرائب على جميع الرسوم بأنواعها، وتعتبر الأداة الاقتصادية الأداة الإيجابية للاقتصاديين في تسعير الموارد المستخدمة بالاستخدام الأمثل والكفاءة وتأثيرها بفاعلية في جميع الأنشطة الاقتصادية من أجل حماية البيئة.

• الأدوات القانونية

تلجأ حكومات الدول إلى اتخاذ التشريعات والقوانين البيئية الرادعة من أجل فرض عقوبات إلزامية على المجتمع لحماية البيئة، وتعمل الحكومة على تطبيق القوانين والإلزامية، التنفيذ وهذا يؤدي إلى امتثال المجتمع لضوابط الحفاظ على البيئة، بجانب الوعي البيئي لدى السلطات في جميع مستويات المجالات.

• الأدوات التعليمية والتثقيفية

تهدف الأدوات التعليمية والتثقيفية والتي تتمثل في الندوات والمؤتمرات وبرامج الإذاعة والتلفزيون إلى توعية المواطنين بالآثار السلبية لتلوث البيئة من

أنشطه بشرية أو أنشطه صناعية وكذلك يقع على عاتق المنظمات و الجمعيات توعية المجتمع بضرورة حماية البيئة ونظافتها.

• الأدوات التنظيمية

تضع الدول الأدوات التنظيمية للحد من صور التلوث المختلفة، وهذه الأدوات يجب إتباعها في مجال العمل لمراعاة الجودة في أداء نمط الإنتاج والاستهلاك، ومراعاة البعد البيئي وخاصة في مجال الصناعات الكبيرة التي تتميز بأنواع كثيرة من انتشار التلوث في البيئة، مثل إنتاج الطاقة وتوليد المواد الخطرة وكذلك الآثار السلبية الناتجة عن تغير المناخ ، فتفرص الدولة معايير بيئية لترشيد العمل على هيئة تراخيص وتاريخ إصدارها للعمل بها في تنظيم العمل البيئي.

نخلص إلى أن تكامل الأدوات السياسية البيئية في ظل تعاون جميع المنظمات والوزارات البيئية والإدارات القطاعية لتحقيق الأهداف البيئية وكذلك إدراك صناع السياسات البيئية على أهمية الوعي والإدراك والتنظيم والتعاون مع جميع الأنظمة في فاعلية تطبيق الأدوات السياسية البيئية وتنفيذ الخطط والبرامج من أجل الحفاظ على بيئة آمنه ومستقرة.

سابعاً : آليات السياسة البيئية :

تعتمد السياسة البيئية على أدوات سياسية من أجل الحفاظ وحماية البيئة، كذلك يعتمد على مجموعة من الآليات لها القدرة على تجنب الأضرار اللاحقة بالبيئة وتتمثل في :

- السكان : معدلات التزايد السكاني في الريف والمدن.
- التربة : تحديد الأراضي الخاضعة للزراعة.
- الماء : السماح بكميات المياه اللازمة للأراضي الزراعية أو المصانع أو المياه المعبأة بقدر الاحتياج.
- الغابات : محاولة تعويض الأراضي التي أزيلت منها الغابات، والعمل على تشجير الأراضي للاستفادة من المحاصيل، وأيضاً أهميتها في التقليل من غاز ثاني أكسيد الكربون.

- النفايات الحضرية : حصر النفايات، والعمل على وجود مزايل لاستيعابها.
- نفايات المستشفيات : العمل على تقدير النفايات، وإحراقها وتلاشي عوادم الحرق.
- المناطق الصناعية : إيجاد مساحات في مناطق صناعية، والقدرة على التخلص من النفايات الناتجة.
- الأراضي الزراعية : تقدير الأراضي الصالحة للزراعة، وكيفية استخدام الأسمدة والمبيدات بحرص لتجنب التلوث.

ثامناً : محددات السياسة البيئية :

- تختلف السياسة البيئية من دولة لأخرى باختلاف الأوضاع التي تسودها كل دولة وتتمثل في الآتي :
- اختلاف الدولة الغنية عن الدولة الفقيرة واختلاف في الأولويات حسب المستوى في الدخل من طبقة إلى أخرى.
 - كل دولة تنهج سياسة بيئية بما يتلاءم مع تحقيق أهدافها.
 - تختلف أضرار البيئة من دولة لأخرى وإذا فاقت الأضرار نسب عالية، أدت إلى تدخل الدولة في اتخاذ إجراءات وحلول سريعة.
 - تختلف السياسة البيئية في كل دولة في استخدام أدوات السياسة البيئية فقد تصلح الأدوات الاقتصادية في دولة، وقد تصلح الأدوات التنظيمية في دولة أخرى.
 - مدى قدرة الدولة في الإشراف، والمراقبة، وتنفيذ السياسات، والبرامج، والحفظ والاستراتيجيات وتطبيقها لحماية البيئة.

تاسعاً : السياسة البيئة لتحقيق الأمن البيئي (دولة الجزائر)

أثرت المخاطر التي تعرضت لها دول الجزائر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على البيئة وأصبح هناك تراجع في الحفاظ على البيئة، و حمايتها، وذلك بسبب غياب الوعي والإدراك وعدم التخطيط العمراني في مناطق مناسبة وعدم التخطيط الرشيد للموارد الطبيعية و استنزاف الثروة، وكذلك حرق الغابات وتدهور الثروة

- النباتية وقطع الأشجار، مما أدى إلى تلوث الجو بالغازات السامة ومن هنا وضعت الحكومة في الجزائر عدة سياسات للاهتمام بالبيئة، وتحقيق الأمن البيئي في الجزائر.
- اتجهت الجزائر لتحسين البيئة وحمايتها فوفرت المؤسسات التي تسن الوسائل والآليات الاستراتيجية لرسم سياسة بيئية ناجحة.
- وضعت السلطات العليا استراتيجية وطنية من أجل حماية البيئة والحفاظ على الأمن البيئي وكان هدفها :
 - دمج برامج البيئة ضمن البرامج الاقتصادية والاجتماعية.
 - تحقيق التنمية المستدامة.
 - وضع خطط لمعرفة مستويات التدهور البيئي.
 - العمل على القضاء على صور التلوث المختلفة.
 - يجب تحديد الأولويات في وضع البرامج والاهتمام بإيجاد حلول إيجابية للمشاكل البيئية.
- وضع سياسات فعالة من أجل تحديد الجوانب الداخلية والخارجية للبيئة والتي لها علاقة بالأنشطة الزراعية، والأنشطة الاقتصادية التي تساعد على التهديد البيئي.
- وضع استراتيجية تعمل على تحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق الاستثمار، وتحقيق الأمن البيئي.
- وضع استراتيجية لتوفير الموارد المالية، والتحضير علي إدخال اقتصاد التكاليف ضمن أطر المؤسسات. وتتمثل عناصر الاستراتيجية للبيئة في الآتي :
 - القضاء على كل صور التلوث.
 - حماية التنوع البيولوجي.
 - الحفاظ على الغطاء النباتي وإيجاد حلول لمشكلة التصحر الناتجة عن اقتلاع الغابات والأشجار.
 - وضع أبحاث علمية وتعاون بين مؤسسات وحكومات الدولة والالتزام ببنود الاستراتيجية لتحقيق بيئة خالية من التلوث وتحقيق الأمن البيئي.

عاشراً : المخططات البيئية :

لجأت الجزائر في منتصف التسعينات إلى وضع مخططات بيئية من أجل معالجة الأسباب التي أدت إلى التدهور البيئي وتنقسم تلك المخططات إلى مخططات بيئية شاملة ومخططات بيئية قطاعية، ومخططات بيئية محلية

أ. المخططات البيئية الشاملة :

عبارة عن مجموعة من الأنشطة التي تؤدي إلى حماية البيئة وتنقسم إلى نوعين :

- المخططات البيئية المركزية
- المخططات الجهوية

المخططات البيئية المركزية: هي عبارة عن أنشطة مخططة لتحقيق أهداف تقوم بها الدولة وهي:

● المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة :

قامت الحكومة بتشريع الاستراتيجية الوطنية للسياسة البيئية عام 1996م وتم تنفيذها عام 1997م وتهدف إلى وضع حلول للمشاكل البيئية، وأسباب التلوث، وأنواعه وتحديده لإيجاد حلول إيجابية للوصول إلى تحقيق الأمن البيئي.

● المخطط الوطني من أجل الأعمال البيئية والتنمية المستدامة :

يعتبر هذا المخطط هو المخطط الثاني التي شرعته الحكومة لوضع تدابير وتشريعات سريعة من أجل ربط البيئة بالتنمية المستدامة، وجاء هذا المخطط عام 2001م - 2004م. وخصصت الدول مبالغ باهظة للحل الاقتصادي وحل مشاكل البيئة.

● المخطط الوطني من أجل الأعمال البيئية والتنمية المستدامة :

يعتبر هذا المخطط امتداد لمخطط 2001م – 2004م وتم تنفيذه في 2005م – 2009م وكان لهذا المخطط دوراً في التخلص من النفايات وإنشاء مؤسسات وحظائر للتخلص من النفايات وجعل البيئة مهيئة بآماكن رطبه.

• المخططات الجهوية :

يهدف هذا المخطط إلى تفعيل المشاريع المتعلقة بالتنمية المستدامة بين جميع الولايات.

ب. المخططات البيئية القطاعية :

تتضمن تلك المخططات القطاعات التي تؤثر على البيئة والتي تتمثل في طريقة معالجة النفايات، وجرد كمية النفايات، ومعالجة كل صنف من أصنافه، كذلك قطاع المياه، وتجديد المشاريع والأقاليم التي تحتاج إلى قطاع المياه، وإصلاح الأراضي للتهيئة العمرانية، للحفاظ على البيئة.

ج. المخططات البيئية المحلية:

تهدف هذه المخططات إلى وضع تخطيط بين الجماعات المحلية والعمل على التعمير للأراضي بهدف تنمية المساحات من الأراضي التي تقع بين البلديات، والمحافظة على حماية البيئة من انبعاثات الغازات السامة وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية والطاقة.

حادي عشر : اتفاقيات صادقت عليها دولة الجزائر ومنها:

- هناك مبادرات من أجل تنمية الطاقات المتجددة، ولقد أطلقت الجزائر عدة مبادرات ومنها مشروع الطاقة الشمسية.
- وصادقت الجزائر على بروتوكول مونتريال بالخصوص المواد السامة التي تضر بطبقة الأوزون، فتوقفت تماماً عن استهلاكها وإنتاجها من أجل حماية طبقة الأوزون والحفاظ على البيئة.
- انضمت الجزائر إلى أعداد تقارير دائمة حول التغيرات المناخية من أجل حل مشكلة الانبعاثات الغازية السامة والمتسببة في حدوث الاحتباس الحراري الذي يؤثر على كوكب الأرض ويهدد الأمن البيئي.

- أعداد استراتيجية للحفاظ على التنوع البيولوجي سواء النباتات أو الحيوانات مما دفع وزارة الجزائر إلى تدعيم بنك حول التنوع البيولوجي.
- وتبنت دولة الجزائر برامج من الفترة 2015م – 2019م، وتتمثل هذه البرامج في مجال التنمية المستدامة والمجال البيئي من أجل الحفاظ على البيئة وعملت على إنشاء مناطق تشمل مساحات محمية ومساحات خضراء وحدائق، وذلك لمعالجة الاحتباس الحراري وكذلك حماية طبقة الأوزون والإقلال من الانبعاثات الغازية والإشعاعية من أجل الحفاظ على الأمن البيئي.

نخلص إلى أن الاهتمام البيئي للجزائر من أجل حماية البيئة، والمحافظة على الأمن البيئي، كانت نتيجة لظروف البيئية، وكان البحث حول إيجاد حلول إيجابية من أصل تحقيق أهداف تنموية على أساس أمن بيئي مستقبلياً.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث، يتضح أن الأمن البيئي يمثل أحد البارزة التحديات المعاصرة ولم يعد خياراً ثانوياً في السياسات الدولية ولكنه أصبح قضية تواجه الدول والمجتمعات عالمياً. ولذلك أصبح ضرورة تفرض على جميع الدول للحفاظ على استقرار الدول وسلامة المجتمعات. ونجد أن آثار التغيرات المناخية وتلوث البيئة و استنزاف الموارد الطبيعية واستهلاك الطاقة و التلوث بجميع صوره من تلوث بفعل غاز الأوزون أو عوادم المصانع أو إقلاع الغابات والأشجار الكثيفة، تلك الآثار السيئة أصبحت تهديداً حقيقياً للأمن البيئي وكذلك قدرتها على تهديد الأمن البشرى والاقتصادي والسياسي والأمن القومي والإنساني .

ومن هنا نتأكد بأننا بحاجة ملحة وسريعة إلى تبني سياسات بيئية شاملة تحتوى على تكامل وتعاون بين الدول لوضع استراتيجيات وبرامج خاصة لمواجهة التحديات البيئية. و من أجل تحقيق أمن بيئي يجب تحقيق المسؤوليات المشتركة التي تتطلب مجهوداً كبيراً ومتواصلاً من جميع الحكومات والإدارات البيئية والمجتمع الدولي والأفراد وصانعي السياسات البيئية لضمان مستقبل وحياة آمنة للأجيال القادمة

ولقد بدأت بالفعل الكثير من الدول في اتحاد الإجراءات والبرامج والاستراتيجيات والسياسات البيئية من أجل تحقيق الأمن البيئي.

نجد مثلاً لدولة الجزائر ، نتيجة للظروف البيئية القاسية التي فرضت على الحياة البيئية ، فقد اهتمت الجزائر لحماية البيئة، ف اتخذت عدة سياسات، واستراتيجيات على أساس بعد بيئي ضمن سياسة التنمية المستدامة على المستويين المركزي والمحلي وجميع القطاعات البيئية المختلفة لتحقيق الأهداف التنموية و استخدام آليات سياسية وأدوات سياسة محكمة ومقتصدة التكاليف واعتمدت على جميع الخبرات والتجارب الدولية من أجل بيئة وطنية دولية تحقق للأجيال القادمة مستقبل يسوده الأمن البيئي والاستقرار والثقافة البيئية. وبذلك فان درس المناخ البيئي أمر جاد وفي غاية الأهمية وبخاصة من زاوية الأمن البيئي.

قائمة المراجع

المراجع الإنجليزية:

1. Andrew Dobson , Green Political Thought , 2007, PP. 15-18.
2. Bas, A., & Leroy , Institutional Dynamics in Environmental Governance , Netherlands, 2006, P.10.
3. Gregory – D – Foster , Environmental Security , 2001, P375.
4. James, Patrick , “International Political Science Review, Article,” Vol.14, No.2, 1993, PP. 123-148.
5. Knoep Fel , Environmental Policy Analyses , Berlin, 2007, P.10.
6. Lester Brown , Redefining National Security , World Watch, No.14, 1997, P.33.
7. Marco Mazzaro , The Green Political Thought , PP. 61-62.
8. Ibid, PP. 51-53.
9. Matthew Paterson , Green Politics, in Theories of International Relations , P. 238-239.
10. Matthew Paterson, Green Politics, in Theories of International Relations , P. 242-243.

11. Norman Myers , The Environmental Basis of Political Security , 1986, PP. 31-32.
12. Paul Ehrlich , The Population Bomb , Ballantine Books, New York, 1968, P. 118.
13. Philippe Raynavdet & Stiphane Rials , Dictionnaire de Philosophie Politiques , Paris, 2003, P.394.
14. Rober Keoane , Cooperation and Discord in the World Economy , Princeton, 1984, P.51.
15. Stephen Walt , The American Political Science , Article, Vol.91, No.4, 1997, PP. 931-935.

المراجع العربية:

1. إبراهيم محمد التوم إبراهيم وأحمد محمد إبراهيم ، أبعاد مفهوم الأمن البيئي ومستوياته في الدراسات الأمنية ، جامعة الخرطوم، 2013م، ص167.
2. إبراهيم محمد التوم إبراهيم وأحمد محمد إبراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص164.
3. إبراهيم محمد التوم إبراهيم وأحمد محمد إبراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص169.
4. أسامة الخولي ومصطفى طلبة ، البيئة وقضايا التنمية والتصنيع: دراسات حول الواقع البيئي في الوطن العربي والدول النامية ، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2002م، ص 10-15.
5. إيمان قلال ، دور الإدارة العامة في تفعيل السياسة البيئية في الجزائر ، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، أكتوبر 2016م، ص11.
6. الغزالي عيسى محمد ، السياسة البيئية: سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية ، 2004م، ص25.
7. العشري، عبد الهادي محمد ، ندوة بعنوان أمن وحماية الدولة ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1996م، ص13.
8. تقرير "Bruntla" ، قدمته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987م، للتحسين بمستقبل العالم المشترك .
9. تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2009م، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ص40.

10. جبرار ديسوا ، دراسة في العلاقات الدولية ، دار نينوي، دمشق، 2015م، ص 193، 194.
11. حرب، علي ، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي من المنظومة إلى الشبكة ، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2012م، ص140.
12. سليمه بو عزيز ، السياسات العامة البيئية وأثرها على التنمية المستدامة ، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، 2015م، ص25.
13. سمير بن عياش ، السياسة العامة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة الجزائر، سنة 2010م/2011م، ص27.
14. سامية سرحان ، أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية: دراسة للأثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية ، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، 2016م، ص2.
15. صالحيه بودراع ، دور السياسات البيئية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، 2017م، ص17.
16. صبرينة حمود ، دور السياسات البيئية في توجيه الاستثمار في الجزائر ، رسالة ماجستير، جامعة محمد لمين دباغين سطيف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015م، ص47.
17. عبد المجيد رمضان ، حماية البيئة في الجزائر ، دار مجدلاي للنشر، 2018م، ص115.
18. عبد الناصر زياد ، القانون البيئي: النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية ، عمان: الطبعة 2، دار الثقافة والنشر والتوزيع، 2014م، ص326.
19. عزي هاجر وسالمي رشيد ، واقع وآفاق التنمية في الجزائر: مداخلة للمشاركة في الملتقى العلمي الخامس حول استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة .
20. عينة أبرير ، دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية ، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2010م، ص29.
21. ميرفت بدوى ، آفاق التعاون في قطاع الكهرباء: الخيارات والتحديات ، مؤتمر الطاقة العربي السابع، القاهرة، 2000م.
22. هشام الزيات ، الإدارة البيئية: الجوهر والمفاهيم الأساسية ، الإمارات العربية المتحدة، 2010م، ص29.